الكاتب: ط.د/ شهره زاد رميثة
جامعة:الشهيد حمه لخضر/الوادي/ الجزائر.

عنوان المقال: الضفة الغربية بين المصالح الوطنية والمسؤولية التاريخية للأردن 1948-1967

البريد الالكتروني:chahra.remita@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/02/09 تاريخ القبول: 2019/04/22 تاريخ النشر: 2019/06/30

الضفة الغربية بين المصالح الوطنية والمسؤولية التاريخية للأردن1948-1967

West Bank between national interests and the historical responsibility of Jordan (1948-1967)

الملخص:

شكلت الضفة الغربية على غرار قطاع غزة ، أحد أهم المناطق المتبقية بعد الصراع العربي الإسرائيلي عام 1948 داخل الأراضي الفلسطينية، وبذلك وجب أن يتحدد مصيرها خاصة في ظل تنامي وتصاعد القوى الصهيونية التي كانت في كل مرة تفتك المزيد من الأراضي لتستحوذ على الجزء الأكبر وأضعاف ما كان مخصصا لها وفق القرارات التي أقرتها هيئة الأمم.

فجاء قرار الوحدة بين الأردن وفلسطين وذلك بضم أراضي الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية، هذا القرار الذي مهدت له جملة من الظروف والعوامل، وتعددت فيه الأسباب بصورة أو بأخرى، بعضها تعلق بالطرف الأردني، والبعض الآخر بالطرف الفلسطيني في ظل التوافق النسبي بين المصالح والمطامح الوطنية للأردن وبين المسؤولية التاريخية التي اقتضتها الظروف آنذاك لتحديد مصير الضفة .

الكلمات المفتاحية: الضفة الغربية، الأردن، المصالح الوطنية، المسؤولية التاريخية.

Abstract

The West Bank, like the Gaza Strip, was one of the most important areas remaining after the 1948Arab-Israeli conflict inside the Palestinian territories, and thus its fate must be determined, especially in view of the growing and rising Zionist forces Which was each time losing more land to take over the bulk of the

allocation of what was allocated to them in accordance with resolutions approved by the United Nations.

The decision of the unity between Jordan and Palestine by annexing the territories of the West Bank to the Kingdom of Jordan, this decision which paved the way for a number of circumstances and factors, and the number of reasons in one way or another, some of them related to the Jordanian party and others to the Palestinian side in light of the relative compatibility between the interests and national aspirations of Jordan and the historical responsibility required by circumstances determine the fate of the West Bank.
Keywords: West Bank, Jordan, National Interests, Historical Responsibility.

مقدمة:

لم تكن نهاية وجود الانتداب البريطاني في فلسطين نهاية لآلام الشعب الفلسطيني، و حدا فاصلا للتدخل الأجنبي في المنطقة، بل كان هذا الخروج بداية لمآسي أكثر إيلاما من سابقتها وفاتحة لتكالب استدماري أشد ضراوة، جسده الاحتلال الصهيوني تحت غطاء الشرعية المُعَتَّمة و بتواطئ دولي مشين.

هذا وقد شكلت النكبة الفلسطينية عام 1948 التي عدَت من أعظم الأزمات التي شهدها الفلسطينيون وأرست أقدام اليهود أكثر فأكثر ، فرصة ثمينة لبعض الأطراف من أجل الحلول محل بريطانيا ولو في جزء من أجزاء فلسطين، هاته الأخيرة التي كان وضعها شبيه بوضع الدولة العثمانية في آخر أيامها أو ما اصطلح عليه بالرجل المريض الذي كان ينتظر تقسيم تركته.

وكانت المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة في شخص الملك عبد الله بن الحسين محورا أساسيا في النزاع العربي الإسرائيلي بشكل عام وفي القضية الفلسطينية بشكل خاص ، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها : اعتبارها أحد أهم الدول المجاورة لفلسطين خاصة وأنها تمتلك

أطول شريط حدودي بري معها ، إضافة إلى أنها وبعد أن وقعت النكبة و أصبح الأمر واقعا تحصل الصهاينة على الجزء الأكبر من المنطقة، و ضمت المنطقة المصطلح عليها بالضفة الغربية إلى الأراضي الأردنية إثر عقد جملة من المؤتمرات واللقاءات تحت شعار الوحدة الأردنية الفلسطينية، وبذلك شكلت الضفة الغربية همزة الوصل وبؤرة التوتر بين الأردن وفلسطين وبين ما يطلق عليه الكيان الصهيوني.

فما هي أسباب وظروف ضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية ؟ وكيف شكلت تلك الضفة جسرا هاما لتحقيق المصالح الأردنية والأجنبية؟ وتحت أي غطاء تم تحقيق ذلك ؟ وإلى أي مدى يمكن للمصلحة الوطنية الداخلية أن تقضي على المصلحة العامة في ضل لعبة المحاور؟.

وتم حصر المجال الزمني بين عامي 1948 و1967، فالأول يمثل عام النكسة و وقوع فلسطين تحت أيدي الاحتلال الصهيوني، وشكل بذلك منعرجا حاسما أثَّر على مصير المنطقة وما تلاها من تقسيم للأجزاء المتبقية منها، أما عام 1967 فيمثل تاريخ استيلاء الصهاينة على الضفة الغربية وانتزاعها من المملكة الأردنية، لتنتهي بذلك حلقة من حلقات السيطرة الأردنية على جزء هام من الأراضي الفلسطينية.

1- لمحة تاريخية وجغرافية عن الضفة الغربية:

يعتبر مصطلح الضفة الغربية من الناحية الزمنية حديث جدا ولم يظهر إلا بعد ضم هذه المنطقة الفلسطينية إلى المملكة الأردنية عام 1950 [1].

وقد أطلقت الأردن هذا المصطلح على الجزء من فلسطين بحدودها الانتدابية الذي لم يسقط عام 1948، وشكلت الضفة الغربية معظم ما تبقى من فلسطين(5878 كم أي حوالي 21,77°/° من مساحة فلسطين)[2].

وعليه بعدما كانت هذه المنطقة الفلسطينية قبل عام 1950ذات مدلول جغرافي يعرف بالمرتفعات الفلسطينية الوسطى، أصبحت ذات مدلول سياسي لا يزال قائما إلى يومنا هذا. ويشتمل مصطلح الضفة الغربية على تلك المنطقة الفلسطينية التي يحدها من الشرق مجرى

نهر الأردن و الشاطئ الشمالي الغربي والغربي من البحر الميت، ومن الشمال والغرب والجنوب تحدها خطوط الهدنة الأردنية الإسرائيلية والتي وقعت عام 1949[3].

و كرأي شخصي يمكن القول بأن اصطلاح القيادة الأردنية على تلك المناطق الفلسطينية بالضفة الغربية وعدم الإبقاء على تسميتها المتعارف عليها سابقا أو حتى تسميتها المنطقة الشرقية لفلسطين، إنما مرده إلى شعورها بانتماء هذه المناطق إلى الأراضي الأردنية فهي تشكل الضفة الغربية لنهر الأردن على غرار الضفة الشرقية المتواجدة بأراضيها، وتعبر عن التكامل الطبيعي والجغرافي لضفاف هذا النهر، فهذه التسمية الجغرافية الجديدة عبرت بحق عن وضعها السياسي بصورة غير مباشرة.

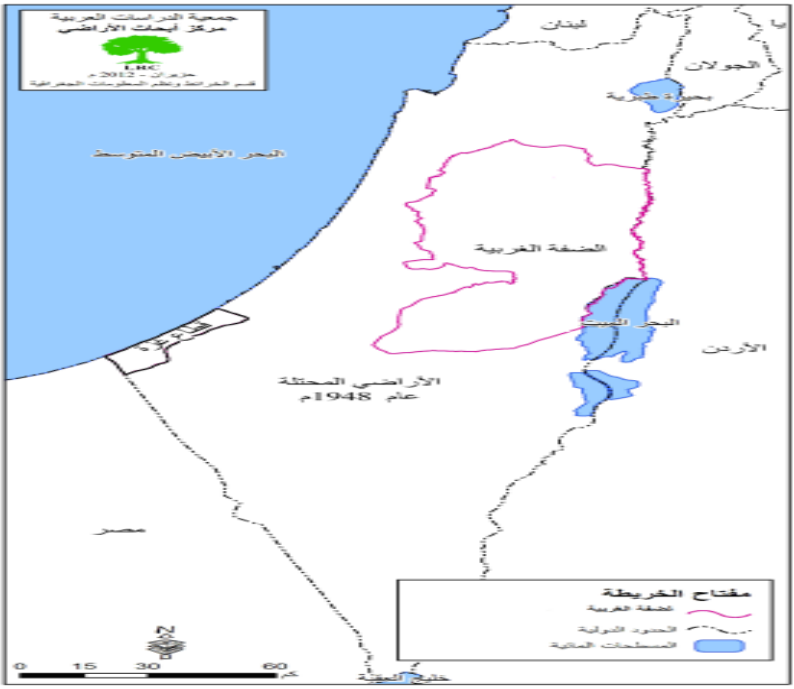

أما الإطار الجغرافي للأردن أو ما كان يعرف بشرقي الأردن فيشمل المقاطعات الواقعة إلى شرقي خط ممتد من نقطة واقعة على خليج العقبة مارا بمنتصف وادي عربة والبحر الميت

ونهر الأردن حتى النقطة التي يلتقي فيها هذا النهر بنهر اليرموك فمنتصف هذا النهر حتى الحدود السورية[4]

2- ضم الضفة الغربية للأردن، قراءة في الظروف والأسباب:

بعد أن سحبت القوات البريطانية آخر قواتها من فلسطين ومغادرة المندوب السامي البريطاني ميناء حيفا، معلنا نهاية الانتداب في المنطقة يوم 1948/5/15، كان لزاما على الفلسطينيين أن يعيشوا و يقاسعوا مرحلة ما بعد استكمال تحقيق الوعد البلفوري القاضي بإنشاء وطن قومي للهود في فلسطين، وتجسد ذلك فعلا بإعلان الزعيم الصهيوني دافيد بن غوريون عن ميلاد ما يعرف بالدولة اليهودية على أجزاء من فلسطين في نفس اليوم ،وهي الأجزاء التي تضمنها قرار هيئة الأمم المتحدة عام 1947، ليدخل بعد ذلك الفلسطينيون بمعية الدول العربية في حرب مع قوات الاحتلال، رغم أن الصدام والمناوشات بين الصهاينة والفلسطينيين قد بدأت حتى قبل إعلان هيئة الأمم عن قرار قيام دولة إسرائيل، وكانت حصيلة هذه الحرب ثقيلة جدا على أبناء المنطقة، فقد استطاعت قوات الاحتلال الاستيلاء على الجزء الأكبر من المنطقة ماعدا الضفة الغربية وقطاع غزة اللتان استطاعت قوات المقاومة الفلسطينية والعربية الحفاظ عليهما على الأقل في تلك الفترة، فضمت الضفة إلى المملكة الأردنية، والقطاع إلى جمهورية مصر.

وما يهمنا في هذا الشأن هو قرار إعلان الوحدة الأردنية الفلسطينية بضم الضفة الغربية للأردن، ولا يمكن الجزم بأن قرار الضم هو قرار يسير وهيّن سواءا على الطرف الأردني أو الفلسطيني نظرا للتبعات والمضاعفات المحتمل وقوعها إثر هذا الضم، إلا أنه وفي ظل هذه الأزمة يعتبر موقفا جريئا وتحديا صعبا تم اتخاذه كحل مؤقت للحفاظ على ما تبقى .

أنهت الحكومة الأردنية سيطرتها الدستورية على الضفة الغربية بعد أن عقدت بتشجيعها مؤتمرات حضرها وجهاء فلسطينيون مؤيدون للأردن ودعت للوحدة معها، فانعقد مؤتمر عمان في1948/10/1 برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي، حيث شكل الفلسطينيون لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر عربي فلسطيني يمثل الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية

الذين لم يمتد إلى بلدانهم الاحتلال اليهودي، كما يمثل اللاجئين الذين نزحوا للضفة الشرقية ومنطقة الغور[5]، وفوض في هذا المؤتمر الملك عبد الله تفويضا تاما في أن يتحدث باسم العرب في فلسطين[6].

و في يوم 1948/12/1 انعقد مؤتمر آخر في مدينة أريحا ، حضره بعض من القيادات الأردنية ، وجهاء اللاجئين الفلسطينيين وممثلو السكان العرب في فلسطين، وحضره الحكام العسكريون للإدارة الفلسطينية في القدس ورام الله وأريحا ونابلس والخليل وغيرهم ، وبعد البحث في الأوضاع اتخذ المؤتمرون جملة من المقررات أهمها:

- يقول المؤتمر بالوحدة الفلسطينية – الأردنية وحدة لا تتجزأ ، ويعتبر كل حل يخالف هذه الوحدة غير نهائي[7].
- يعتبر أنه ليس في استطاعة الدول العربية مقاومة الأخطار إلا بالوحدة الشاملة، ويقول بوجوب توحيد فلسطين و الأردن على أن يكون ذلك مقدمة لوحدة عامة.
- يبايع الملك عبد الله [8]ملكا على فلسطين كلها[9].

فكانت هذه بعض المقررات المهمة التي خرج بها المؤتمرون في أريحا، والذي أكد مرة أخرى على الوحدة الأردنية الفلسطينية ، وفي هذا الصدد وبعد عقد المؤتمر أرسل (الياس ساسون) رئيس القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية عن الحكومة الإسرائيلية إلى الملك عبد الله عبر مبعوث له في القدس (1948/12/13):" أنه لا اعتراض لنا على رغبة سيدنا في تنفيذ مقررات أريحا... ويكتفي بالقول بأنه يقدم على ذلك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولإعادة الهدوء والسعادة إلى الشعب العربي الفلسطيني"[10]. ويفهم من هذا الحديث وجود توافق أردني إسرائيلي إلى حد ما يخدم مصالح الطرفان بدرجة أولى ولا يعبر عن إيجاد حل جذري وعادل للقضية الفلسطينية بل كرس هيمنة ازدواجية على الأراضي الفلسطينية دون أن يكون لأهل البلاد أي سلطة فعلية أو قرار على مصير بلادهم.

وبعد سلسلة من المؤتمرات الوحدوية التأم أول مجلس نيابي تمثيلي لكل الضفتين في 1950/4/24 حيث وافق على الوحدة الاندماجية بين الضفة الغربية و الأردن[11]، لتصبح بعد ذلك جزءا لا يتجزأ من أراضي المملكة الأردنية.

وبالعودة إلى الأسباب والعوامل التي دفعت بالطرفين الأردني والفلسطيني لتكريس الوحدة المنشودة بضم الضفة الغربية للأردن ، يمكن القول أنه قد تداخلت و تظافرت ظروف وأسباب هذا الضم وانقسمت بين ما هو مرتبط بالمطامح والمصالح الوطنية للأردن التي لا يمكن أن تتخفى خاصة في ظل الصراعات العربية العربية، وبين ما تقتضيه المسؤولية التاريخية في الحفاظ على ما تبقى من أراضي فلسطين وما ينشده الضمير العربي في الدفاع عن القضية الفلسطينية التي هي قضية كل العرب. ومن الناحية التاريخية والزمنية بالنسبة لهذا الضم فقد سبق هاجس تحقيق المصلحة الوطنية الأردنية من طرف الملك عبد الله رغبة الأهالي الفلسطينيين في الوحدة مع الأردن وإنقاذ ما تبقى من المنطقة.

غير أن الحديث عن هذه المسألة في مجراها الطبيعي يحيلنا أولا إلى التطرق للدواعي والأسباب التي دفعت بالفلسطينيين لطلب الوحدة مع الأردن، وكذا المسؤولية التاريخية التي تضطلع بها تلك الأخيرة اتجاه فلسطين، فجاء قرار مجلس الأمة الأردني القاضي بإعلان الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية في (1950/4/24) يوضح أسباب ذلك الضم: (...أنه استنادا إلى حق تقرير المصير وإلى واقع ضفتي الأردن الشرقية والغربية ووحدتهما القومية والطبيعية والجغرافية وضرورات مصالحهما المشتركة...قرر مجلس الأمة الأردني الممثل للضفتين: تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي المملكة الأردنية الهاشمية على رأسها حضرة الجلالة الملك عبد الله بن الحسين على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات)[12]. ومعناه أن قرار الوحدة جاء بناءا على رغبة الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، كما أن الوحدة بين الطرفان هي نتيجة حتمية لما اقتضته المصالح المشتركة بحكم الروابط الطبيعية والجغرافية التي تجمعهما.

كذلك الوضع المأساوي للفلسطينيين داخل بلدهم جعلهم يلتجئون إلى أقرب منطقة لهم لإنقاذ أرواحهم، فبعد أن قامت عصابة الأرغون اليهودية السرية بذبح حوالي (154) قرويا أعزل في دير ياسين الواقعة على الطريق إلى الغرب من القدس(ما يعرف بمذبحة دير ياسين) ، حيث تعرضت الروح المعنوية لدى العرب في فلسطين للانهيار، وقد كان الغرض من هذه المذبحة إشاعة الذعر بين الفلسطينيين العرب وإرغامهم على الفرار من قراهم كي لا يتعرضوا إلى دير ياسين أخرى ، فهم (أي الصهاينة) كانوا يريدون أرضا فَر منها أصحابها، ولن يتم ذلك إلا بالإبادة أو بطرد الأهالي من أراضيهم[13].

فبدأ المدنيون المذعورون يتدفقون باتجاه عمان طالبين الملجأ والمساعدة لإنقاذ بيوتهم، وكان تأثير هذه المذبحة على الملك عبد الله عزمه على الاستيلاء على فلسطين العربية، وإطلاق هذا الطوفان من الفلسطينيين طلبا لمساعدته أضفى الشرعية على نواياه[14]. لذا يكمن القول أن الوضع الداخلي المتأزم للأهالي الفلسطينيين، إضافة إلى الهلع والخوف الذي كانوا يعايشونه في غياب سلطة فعلية تحميهم من الهجمات الإسرائيلية وفي ضل التأييد الدولي الذي حضيت به هاته الدولة الفتية، والتهميش اللامبرر لحقوق الفلسطينيين، جعلهم ينشدون الحماية عن طريق الوحدة مع الأردن التي فتحت الباب واسعا لهم لتجسيد تلك الغاية.

هذا و قد جاء في مذكرات الملك الحسين بن طلال حفيد الملك عبد الله بأن هذا الأخير سجل في مذكراته حول الروابط القوية بين الأردن وفلسطين إذ يقول:" لا يمكن اعتبارهما دولتين منفصلتين فشرقي الأردن الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن تشكل القسم الداخلي من فلسطين...، كانا يعملان معا بروح المودة والتآخي إلى أن بدأت شرور الهجرة اليهودية تتفاقم، فقد قلب اليهود الذين كانوا يتوافدون على فلسطين نوع الحياة فيها ظهرا على عقب"[15].وما يمكن استنتاجه من كلام الملك عبد الله أن فلسطين هي جزء من شرقي الأردن ومكملا له فبالتالي ضم الأراضي الفلسطينية له ما يبرره تاريخيا في نظر الملك بحكم العلاقات والروابط التي جمعت بين البلدين فيما مضى.

بناءا على تلك الاعتبارات واعتبارات أخرى اتخذ الملك عبد الله وحكومته قرارا يضم بموجبه القسم الذي كان خاضعا لسيطرة القوات الأردنية إلى مملكته،لتشمل القدس القديمة، بيت لحم، أريحا،رام الله ، نابلس والعديد من القرى التي لم تقع تحت الاحتلال الصهيوني، وكان لابد للملك حماية تلك المناطق وهو لا يملك جيشا يكفي لحمايتها،فاتصل بالحكومة البريطانية،وأبلغها قراره ورغبته وطالبها بالموافقة على معاهدة أردنية بريطانية تلتزم فيها بريطانيا بالدفاع عن الأردن في حالة وقوع خطر عليه، لكن بريطانيا أجابت بالرفض، فضلا على أن قرار هيئة الأمم حول التقسيم لم ينص صراحة على أن القسم العربي من فلسطين للأردن، و إذا ما أريد أن تشمله المعاهدة البريطانية فيجب أن يسبق ذلك قرار صادر عن أهالي فلسطين، يطالبون فيه ضم منطقتهم إلى الأردن لأنهم أصحاب البلاد[16]. و هو ما تجسد فعلا إثر عقد المؤتمرات المذكورة آنفا حيث ضمت الضفة الغربية للأردن وسط سخط عربي كبير اتجاه هذا الضم.

وقد أشار الملك الحسين بن طلال إلى الضرورة الملحة التي رآها جده عبد الله في ضم أجزاء من فلسطين فيقول:"كان السياسي الوحيد بين رجال الدولة العرب في الثلاثينات الذي أدرك أنه إذا لم يتوصل إلى حل القضية الفلسطينية فإن الوضع سينقلب إلى كارثة تصيب العرب ، وإن التقسيم إذا ما غدا واقعا فإن النكبة يكون لها نتائج غير متوقعة بالنسبة للمستقبل، لذلك أقترح على الحكومة البريطانية دولة تشمل فلسطين وشرقي الأردن...وإذا ما أضعنا الوقت أضعنا فلسطين...وتوحيد فلسطين وشرقي الأردن سوف يضع حدا للكارثة"[17]. فكان هذا تصوره لاحتواء القضية الفلسطينية وتجنيبها الكثير من العواقب الوخيمة.

أما بالنسبة للاعتبارات الوطنية القطرية أو الوجه الآخر للأسباب التي كانت وراء ضم الضفة الغربية من فلسطين للأراضي الأردنية، فلعله من أبرز الدوافع الطموحات التوسعية ،وشكلت أحد أهم العناصر التي كانت تغذي الصراعات العربية البينية في كل مرة، ولطالما اعتبرت فلسطين في نظر المملكة الأردنية جزءا لا يتجزأ من أراضي المملكة، خاصة عهد الملك عبد الله بن الحسين الذي لم تكن لأحلام التوسع عنده أية حدود، وكان هذا الطموح أحد

ثوابت حياته[18]. فعلى الصعيد الجغرافي شكلت فلسطين موضوع طموحاته الأكثر طبيعية، هذا ما عرّجت إليه بعض الأدبيات في قولها أن :"شرقي الأردن متمما لفلسطين، وبعد أن كانت تبلغ مساحة الأردن90,910 كلم مربع أصبحت بعد ضم الضفة 96,610 كلم^2 "[19].

كذلك المصالح الحيوية أو البعد الإستراتيجي والحيوي للمنطقة ، فالضفة الغربية تعد منطقة ذات حيوية اقتصادية واستراتيجية كمنفذ بري موازي للمنفذ البحري الوحيد على البحر المتوسط ،وحيث امتدادها العمقي للجسد الإسرائيلي لتصير بمثابة الوعاء الزراعي والصناعي له، وهي ذات تركيبة خاصة ذات الكم الديمغرافي والكيف الثقافي والإنتمائي والقومي بأبناء هذه المنطقة[20]،فهذه المواصفات والمزايا التي أغرت الصهاينة هي تقريبا نفسها الميزات التي جذبت أنظار الملك عبد الله لضم الضفة.

وفي حديث أسَر به الملك عبد الله إلى كمال الدين صلاح القائم بأعمال المفوضية المصرية في عمان في 5 /1948/2، يقول فيه:" إن تقسيم فلسطين قد تم فعلا بحكم الأمر الواقع... وإن على كل رجل عربي حماية الأماكن المقدسة...ولن أتركها بعون الله تقع في يد اليهود، ومن واجبي أن أنظر إلى مستقبل هذا البلد – يقصد شرق الأردن- فنحن لا موانئ لنا إلا العقبة على البحر الأحمر ، فإذا سقطت فلسطين في يد اليهود، كيف يمكن أن نعيش ؟ هل نشق سردابا تحت الأرض لنصل إلى البحر؟ المسألة بالنسبة لنا حيوية جدا أكثر من باقي الدول العربية"[21]، إذن تحقيق مصالح حيوية للأردن كان حافزا قويا وعاملا مهما دفع بالأردن لاتخاذ إجراءات توحيد الضفتين.

المواقف والقرارات التي اتخذها الملك عبد الله عهد الانتداب البريطاني على فلسطين والتي تؤكد نواياه الحقيقية اتجاه القضية الفلسطينية وارتباط مصالحه بالمصالح الأجنبية، تجعل قضية من قضية الدفاع عن الأراضي الفلسطينية بنزاهة آخر اهتماماته، ونستحضر هنا ما ذكره الملك طلال ابن عبد الله في مذكراته إذ يقول:"كان جدي- أي الشريف الحسين بن علي- رحمه الله رجلا ورعا، وكان دائم الثورة على تصرفات والدي والذي كان يساير الاستعمار رغم تظاهره بالزهد والتدين"[22]، وهذا الاعتراف من داخل الأسرة الهاشمية نفسها يوحي بمدى

ارتباط الملك عبد الله بالمصالح الأجنبية، وكما هو معلوم أن المملكة الأردنية كانت تربطها علاقات صداقة مع بريطانيا، و هاته الأخيرة نفسها الدولة التي وعدت اليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، وبما أن معظم القرارات الأردنية تتم غالبيتها تحت إمرة ومشورة البريطانيين فإن أمر توحيد الضفتين يبعث بالكثير من الشك والريبة.

ومن بعض مواقفه المسايرة إلى حد بعيد للمصالح الأجنبية، حين اجتماعه بتشرشل في مؤتمر القاهرة عام 1921 حيث حرص على تجنب انتقاد سياسة الوطن القومي اليهودي البريطانية، وقد اتهم في فلسطين بأنه باع نفسه للصهاينة، وعند إعلان قرار التقسيم (1948/11/29) عبر عن تأييده وكان الزعيم العربي الوحيد الذي فعل ذلك أمام الملأ، وفي هذا الصدد كانت بريطانيا تفضل رؤية الأردن يستولي على هذه المناطق (التي خصصت للعرب) على رؤية قيام دولة فلسطينية[23]. وقبيل الإعلان كانت قد جاءته برقية رياض الصلح رئيس وزراء لبنان من باريس أثناء اجتماع هيئة الأمم في 27 سبتمبر1948، طالب فيها أن يعلن رفضه تقسيم فلسطين ودعم استقلال فلسطين الموحدة، ومما جاء فيها:" قد آلمنا كما يؤلم جلالتكم أن تذهب وفود الدول هنا والصحافة العالمية إلى القول أن جلالتكم توافقون على الحل الذي اقترحه الوسيط الدولي برنادوت[24]. تقسيم فلسطين. بدليل أنكم تعارضون إقامة حكومة فلسطينية موحدة"،وقد رد عليه الملك بقوله أن تقرير الكونت برنادوت لم يكن موضوع بحثه، وأن الدولة الأردنية تسعى للخروج من المشكلة بأقل الخسائر[25].

هذا وقد أراد أن يجد لنفسه دورا في العالم العربي، إذ تعتبره الأكثرية في العالم العربي مثيرا لقدر كبير من الشك على صعيد الولاء للقضية الفلسطينية[26]. وذلك ما كانت تجنح نحوه الكثير من الأنظمة العربية التي كانت ترى في قضية فلسطين وسيلة لتعزيز شرعيتها السياسية وكسب عطف الجماهير (التي كانت ساخطة على تلك الأنظمة) من خلال طرح شعارات تحرير فلسطين ومحاولة الوصول إلى حل لأزمتها المتجذرة و لو على المستوى النظري[27].

إضافة إلى أن معارضته لإنشاء حكومة عموم فلسطين التي أعلن عنها في 23 سبتمبر1948، فضحت رغبته وهاجسه الكبير بضم الأقسام العربية المنتظرة من فلسطين واقتطاع أجزاء منها لحيازته الجغرافية والسياسية.

وقد شكلت تلك الحكومة التجربة الكيانية السياسية النظامية الفلسطينية التي نتجت عن عناق بين إرادة فلسطينية خالصة وتوافق عربي معين، وكانت الأردن بخاصة شديدة الصراحة في معارضتها لهاته الحكومة فكرا ووجودا، وتمكنت عمليا من فرض رؤياها و إفراغ التجربة من محتواها. ومن بين المعطيات والمبررات التي اعتمدتها كذريعة لرفض حكومة عموم فلسطين ،هو أن الاعتراف بها يعني قبول التقسيم الذي رفضه الفلسطينيون ودول الجامعة فيما مضى، إضافة إلى أن الأقسام العربية معرضة للعدوان اليهودي ومن العبث زيادة الكيانات العربية بدلا من توحيدها، ويستحيل على حكومة فلسطينية أن تعيش مستقلة في الأقسام العربية الجبلية الفقيرة، وتوافق هذا التبرير مع فكرة البعض في عدم ملائمة الظروف الموضوعية لإمكانية قيام حكومة، فالأجزاء المتبقية لا تسمح بقيام دولة مستقلة من النواحي الجغرافية أو الاقتصادية وعدم قابليتها للحياة بمعزل عن المحيط العربي[28].

كان هذا الرفض القاطع المتشبع بالعداء الصريح لأي عمل من شأنه أن يقيم حكومة فلسطينية مستقلة لها حق التصرف في شؤونها الداخلية والخارجية، يوضح بصورة جلية الرغبة الملحة لملك الأردن في ضم الأجزاء الفلسطينية، وبالمقابل لقي إنشاء حكومة تأييدا من بعض الدول العربية وعلى رأسها مصر، وعبرت عن ذلك الصحافة المصرية مشيرة إلى أن قيام الحكومة الفلسطينية سوف يقضي على الأطماع التي سيطرت على بعض الساسة، فقد طمع في أن يتخذ من أشلاء فلسطين زينة لأرضه وبلاده ، في تلميح إلى موقف الحكم الأردني الرامي لضم الأجزاء العربية من فلسطين إلى شرق الأردن[29].

وقررت في الأخير الجامعة العربية الإعلان عن تشكيل تلك الحكومة تحقيقا لجملة من الأهداف منها: معارضة الاتجاه الأردني الرامي لدمج بقية فلسطين، ومواجهة الرأي العام بخطوة ايجابية في أجواء الاتهامات المحلقة بأن الدول العربية عجزت عن حماية فلسطين،

أمام غضب كبير من جانب الملك عبد الله الذي طمأنه وفده بالقول:" لا بأس من الظهور بمظهر الإجماع طالما أن الحكومة ولدت ميتة، وليس لها المال الكافي لإنجاز مهامها"[30]. كما أن انحصارها في قطاع غزة أمام سيطرة الجانب الأردني على بقية الأجزاء سيحد من فعاليتها.

فكانت هذه أغلب الدواعي والأسباب الكامنة وراء ضم الضفة وتجسيد الوحدة بين ضفتي نهر الأردن مع توافق الاعتبارات الدولية المساندة للرؤى الأردنية اتجاه مستقبل المناطق المتبقية من فلسطين المغلوب على أمرها، و التي فتحت الباب واسعا للمملكة الأردنية من أجل ضم الضفة الغربية وتكون هي ولية شؤونها.

3- ما بعد ضم الضفة الغربية،الأحداث ، التطورات،المصير.

لاشك أن القرارات المصيرية والاختيارات الظرفية التي لا تأخذ بعين الاعتبار التبعات والنتائج التي قد تؤدي إليها ، ولا تضع رؤية مستقبلية محتملة لما قد ينجر عن هذه القرارات ولا تنظر بصورة معمقة لواقع تتصارع فيه قوى عظمى ضد كيانات جمعها التاريخ والجغرافية وشتتها السياسة المتباينة ذات النظرة القطرية الضيقة، سيكون لها وقع كبير على مجرى الأحداث إما سلبا أو إيجابا أو الاثنين معا.

لذلك كان من الطبيعي أن يعقب قرار ضم الضفة الغربية للمملكة الأردنية وتنفيذه جملة من التطورات والأحداث لم تمس فقط الطرف الذي أضاف هذه المنطقة إلى حيازته، وإنما تعدته إلى الطرف المقتطعة منه تلك المنطقة وهي فلسطين والمحتل الصهيوني، وكان من جملة هذه التبعات ما يلي:

- نتيجة لقرار الوحدة تضاعف عدد سكان المملكة الأردنية، وأصبحوا يشكلون أكثر من ثلثي سكان المملكة، واندمج هؤلاء الفلسطينيون الذين يمتلكون مؤهلات علمية ومهارات يمكن استخدامها في الحياة الأردنية ، وبالمقابل كان لزيادة السكان أثر مباشر على الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية، مما شَكل عبئا ثقيلا على الحكومة من حيث الدعم المالي المباشر وكلفة توسيع البنية التحتية والخدمات الأخرى[31].

- إلغاء الحواجز الجمركية بين ضفتي نهر الأردن، ومنح الفلسطينيين جوازات سفر أردنية باعتبار جميع الفلسطينيين المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية وفي الضفة الغربية مواطنين أردنيين ، لهم ما للأردنيين من حقوق وعليهم ما على الأردنيين من واجبات.

- حلول اسم الضفة الغربية محل اسم فلسطين، حيث صدرت قوانين في الأردن ألغي بموجبها اسم فلسطين أبرزها قانون(نظام البريد سنة 1950) ،والذي نصت مادته الثالثة على أن تلغى كلمة فلسطين كصفة للضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية أينما وردت في الأنظمة والقرارات المذكورة في المادة الأولى من هذا النظام[32].

- الاغتيالات: فكانت الصورة المعبرة والتحذير الصريح لكل من يقوم بعمل من شأنه أن يمس مصلحة الوطن الفلسطيني، فخلال فترة ما بعد الحرب استمرت محاولات الصلح بين إسرائيل وكل من لبنان والأردن، وكان من نتائجها اغتيال السيد رياض الصلح، خلال تواجده لزيارة عمل داخل الأردن، وبعد ذلك بأسبوع تم اغتيال الملك عبد الله داخل المسجد الأقصى بالقدس، وكان هذا الاغتيال رسالة موجهة من الفلسطينيين للقادة العرب بعدم القيام بأي محاولات للصلح المنفرد مع إسرائيل مستقبلا مهما كانت أسباب ذلك حتى لو كانت في صالح القضية العربية[33].

- لم يطل الوقت قبل أن يظهر للعيان تحول وانحراف المصلحة، خاصة وأن دولة الأردن الجديدة رغم ازدياد حجمها بانضمام دولة أخرى إليها، أصبحت تشعر وكأنها تكاد تغرق باللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا ينظرون لبريطانيا حليفة الأردن بأنها سبب بلواهم[34].

- إن من أسباب تفوق اليهود هو عدم الإختلاف على الهدف الرئيس مهما كانت الدوافع والنزعات الشخصية، فالهدف هو إنشاء الدولة اليهودية وبعد إنشائها أصبح الهدف المحافظة عليها وتوسيعها، ومن الملاحظ أنهم متفقون على الهدف ولا يحيدون عليه، ولا يدعون فرصة لخلافاتهم الشخصية أو المذهبية حجر عثرة أمام تحقيق هذا الهدف[35].لكن بالمقابل نجد أن اختلاف العرب حول جوهر القضية الفلسطينية المتمثل في تحريرها واسترجاع سيادتها وتبجيل المطامح الوطنية على الهدف العام حال دون رص الصفوف وتوحيد الكلمة وبالتالي

تكريس التفوق الإسرائيلي وحصوله على المزيد من التنازلات على حساب أحقية الفلسطينيين في أرضهم.

- مزاحمة المملكة الأردنية لإسرائيل في المناطق الفلسطينية جعلها مطمحا إضافيا وفريسة يمكن أن تسد جوع هذه الدولة الفتية، ففي هذا الصدد تطرقوا لأهمية شرق الأردن بالنسبة لمستقبل الدولة اليهودية:"... لشرق الأردن أهمية حيوية من النواحي الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية لفلسطين اليهودية، إن مستقبل فلسطين اليهودية برمته يتوقف على شرق الأردن فلا أمن في فلسطين، إلا إذا كان شرق الأردن قطعة منها... إن شرق الأردن هو مفتاح البحبوحة الاقتصادية في فلسطين"[36]. فجاءت حرب حزيران 1967 لتعبر عن الرغبة الملحة للاستيلاء على ما تبقى وربما الظفر ببعض ما تملكه المملكة الهاشمية، خاصة وقد رأت أن أمنها ووجودها مرتبط بالمياه التي هي ضرورية لتوطين المهاجرين، واعتبرت المواجهة مصيرية بينها وبين العرب حول مياه نهر الأردن و روافده[37].

الخاتمة:

في ختام هذا المقال وكحوصلة لما تقدم ذكره ، يمكن القول أن القضية الفلسطينية جذورا وأبعادا كانت ولازالت القضية الأبرز والأصعب في تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر، ولما كان العدو الذي يواجهه الفلسطينيون والعرب يحظى بالتأييد الدولي العلني والمتستر، ويتمتع بكل الحقوق التي تتمتع بها أي دولة ذات كيان وسيادة حتى وإن كان امتلاكها لمقومات وجود الدولة تم عن طريق الاحتلال واغتصاب أراضي الغير، كان من الصعب إيجاد حل جذري ونهائي للقضية الفلسطينية منذ بدءها إلى غاية الوقت الحالي.

وقد تمخض عن هذه القضية في بداياتها تحديدا بعد الانتكاسة أو عام النكبة العديد من التبعات والقضايا المستعصية ، فكانت الضفة الغربية واحدة منها ، والتي نجت من الإجتياح الصهيوني بفضل صمود المقاومة والنجاح في الحفاظ عليها في الفترة ما بين(1948-1967) ، وبتَدخل من المملكة الأردنية تم ضم المنطقة إلى أراضي المملكة، حيث اجتمعت

الأسباب ولعبت الضروريات والحتميات دورها في هذا الشأن رغم اختلاف الرؤى وتباعدها، فتجسدت الوحدة بين الضفة الغربية والشرقية تحت عرش المملكة الأردنية الهاشمية.

ولا شك أن حيازة الضفة الغربية إلى الأراضي الأردنية جنَّب المنطقة ما تعرضت له باقي المناطق الفلسطينية الواقعة تحت وطأة الإحتلال، وكانت الدرع الواقي للمملكةَ ضد الهجمات الصهيونية، كما أن قرار الضم كان قرارا مسؤولا وموقفا عظيما ينم عن الدور الذي قام به الأردنيون في الحفاظ على ما تبقى أمام الغياب الفعلي لدور جامعة الدول العربية ، ومهما كانت النوايا الحقيقية لهذا الضم مرتبطة بالمصالح الوطنية الأردنية، فهذا لا ينفي ولا يلغي المسؤولية التاريخية التي تكفلت الأردن للقيام بها اتجاه فلسطين خاصة في ظل العواقب التي انجرت عن هذا الضم وكلفت الأردنيين الكثير.

قرار الوحدة مع فلسطين وضم الضفة الغربية يمكن اعتباره مسَكِّنا لآلام الشعب الفلسطيني وعلى رأسهم سكان الضفة الغربية واللاجئين المتواجدين بالضفة الأخرى، الذين كانت آمال العودة إلى أراضيهم ترتسم في مخيلتهم في غياب الفهم الصحيح للمشهد السياسي الذي كان قائما آنذاك ، فما لبثت أن وقعت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيطرة الإحتلال الصهيوني إثر حرب يونيو1967، لتصبح الأراضي الأشلاء تحت قبضتهم، هذا المصير الذي كانت تَجْنَح إليه الضفة الغربية كمصير حتمي لا مفَّر منه، لم يكن بفِعل قوة المحتل بقدر ما كان للتخاذل والشتات العربي دور في ذلك، و بفعل لعبة المحاور التي تريد احتواء القضية الفلسطينية في الإطار الذي يخدم مصالحها الوطنية ويجنبها الصدام المباشر مع قوات الاحتلال الصهيوني.

الملحق رقم 1:

كتاب الدعوة للمؤتمر العربي الفلسطيني بعمان.

أخي الكريم،

إن مأساة فلسطين من الوضوح والخطر بحيث نستوي في معرفتها وتقدير عظيم تبعاتها وإن السكوت عن ذلك في مثل هذه الظروف الدقيقة والقعود عن بعض الواجب مما

يثقل على الضمائر، إستخرنا الله بعد مشاورة طائفة من أولي الفضل والرأي في أن نعقد مؤتمرا وطنيا لبحث الموقف الحاضر في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الجمعة 28 ذي القعدة 1367 الموافق لأول تشرين الأول/ أكتوبر 1948 في قاعة سينما البتراء بعمان ، فالرجاء مشاركتنا في القيام بهذا الواجب القومي مرحبين بحضوركم الإجتماع والمساهمة في أعماله خدمة للأمة والوطن. عن اللجنة التحضيرية توقيع سليمان التاجي.

الملحق رقم2:

القرار رقم12 من مقررات مؤتمر عمان: توكيل الملك عبد الله وتأييد سياسته.

نظرا للصلات الوطنية والروابط القومية التي تربط فلسطين بالمملكة الأردنية الهاشمية فإن المؤتمر يعلق على صاحب الجلالة الملك عبد الله المعظم أكبر الآمال في حفظ حقوق عرب فلسطين وصيانة عروبتها ومقدساتها، والمؤتمر واثق كل الثقة من أن جلالة الملك لن يقبل أن تفرض على عرب فلسطين حلول من قبل تلك الفئة من متزعمي فلسطين سابقا الذين جنى الشعب الفلسطيني خلال الثلاثين عاما الماضية من سوء تصرفاتهم وأنانيتهم ما أوصله إلى حالته السيئة الحاضرة، والمؤتمر يفوض جلالته تفويضا تاما للعمل بالشكل الذي يراه لحل قضية فلسطين، وهو الوكيل عنا في جميع الشؤون المتعلقة بمستقبل فلسطين كما أن المؤتمر يؤيد جلالته في كل خطوة يخطوها في سبيل حل قضية فلسطين ويعتبره المرجع الوحيد لعربي فلسطين الذين منحوه ثقتهم وإخلاصهم وأكيد ولائهم ووفائهم.

المصدر: مذكرات رشيد الحاج إبراهيم، ص 286- 287

الهوامش:

1ـ أسماء إسماعيل عبد الرحمان الغنيمات: **التقسيمات الإدارية لأراضي الضفة منذ العهد العثماني وحتى عام 2009**،أطروحة مكملة لمتطلبات درجة الماجستير في الجغرافيا،كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2012،ص18.

2ـ محمد محسن صالح: **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية ، وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان،2012، ص73.

3ـ أسماء إسماعيل عبد الرحمان الغنيمات، المرجع السابق، ص18.

4ـ علي محافظة: **تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة(1921-1946)**،ط1، عمان،1973،ص30.

5- رشيد الحاج إبراهيم: **الدفاع عن حيفا وقضية فلسطين، مذكرات رشيد الحاج إبراهيم(1891-1953)**، تقديم وليد الخالدي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2005، ص286.

6ـ نفسه ، ص309.

7ـ نفسه، ص310.

8ـ محمد خالد الأزعر: **حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين**، تقديم محمد حسنين هيكل، دار الشرق، دون سنة،ص69.

9ـ محمد محسن صالح: المرجع السابق، ص 74.

10ـ سليمان نصيرات: **الدور الهاشمي العروبي الوحدوي،وثائق وأسانيد**،المطابع العسكرية، المملكة الأردنية الهاشمية،1997،ص146.

11ـ سامية محمد الجابر وآخرون: **قضايا العالم العربي**، دار النهضة العربية، جامعة بيروت، لبنان، 2008، ص275.

12ـ ماري ولسن:**عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية**، ترجمة فضل الجراح،شركة قدمس، لبنان،2000،ص ص،283-284.

13ـ الحسين بن طلال: **مهنتي كملك،أحاديث ملكية**،ترجمة غازي غزيل،مراجعة محمد عزت نصر الله،دون سنة،ص76.

14ـ مركز الزيتونة للدراسات والبحوث، **إعلان الوحدة بين الضفة الغربية و الأردن**، تاريخ الاطلاع2018/3/2.

15ـ الحسين بن طلال: المصدر السابق، ص77.

16ـ ماري ولسن:مصدر سابق،ص176.

17ـ مصطفى مراد الدباغ: **بلادنا فلسطين**، دار الهدى،كفر قرع،1991، ص320.

18ـ رفعت سيد أحمد: **ثورة المسلمين في الضفة والقطاع**، دراسة وثائقية، ط2، يافا، د س، ص 10.

19ـ محمد خالد الأزعر، المرجع السابق، ص68.

20ـ ممدوح رضا: **مذكرات الملك طلال شاهد على خيانة الأسرة الهاشمي**ة، الزهراء للإعلام العربي،2010، ص136.

21ـ ماري ولسن، المصدر السابق، ص176.

22ـ حسان علاق: **فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية، وثائق ومراسلات تنشر لأول مرة**، روائع مجدلاوي، عمان، 1998،ص477.

23ـ ماري ولسن: مصدر سابق،ص 206.

24ـ أحمد سليم البرصان: **"إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران 1967"**،عدد 40،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2000، ص 28.

25ـ محمد خالد الأزعر: مرجع سابق،ص 65-70.

26ـ نفسه، ص35.

27ـ نفسه، ص36.

28ـ محمد عماد رديف: **"دور الفلسطينيين في الحياة السياسية في الأردن"**، مجلة الكلية الإسلامية، عدد 14، السنة الخامسة، العراق، 2011. ص133.

29ـ محمد عماد رديف: مرجع سابق ،ص127.

30ـ عبد المنعم حمزة محمود:**أسرار مو اقف وقرارات، الملك الحسين بين مؤيد ومعارض**،مطبعة نيوسافوي، القاهرة، مصر،1999،ص 73.

31ـ إبراهيم بابللي: **أساليب اليهود في تحقيق أهدافهم**، دار ناشري،2006، ص 5.

32ـ رفعت سيد احمد،مرجع سابق،ص11.

33ـأحمد سليمان البر صان: المرجع السابق، ص25.

34ـ تشارز جونستون: **الأردن على الحافة**، ترجمة فهمي شما، ط2، وزارة الثقافة،عمان،1996،ص44.

35ـ ابراهيم بابللي، المرجع السابق، ص 5.

36. رفعت سيد أحمد،المرجع السابق،ص11.

37. احمد سليمان البرصان، المرجع السابق، ص25.